

القضية الفلسطينية: التحول من النضال الى انتظار الأموال

الباحث مجد شعث والدكتور موسى علاية

ورقة تحليلية صادرة عن مركز الحوكمة وبناء السلام

May 2020

Website: <http://www.mena-acdp.com/2018/01/25/>

Twitter: <https://twitter.com/gcpb11>

For contact: dr. Moosa Elayah, elayahmaa@gmail.com



القضية الفلسطينية: التحول من النضال الى انتظار الأموال

الباحث مجد شعث والدكتور موسى علاية

المقدمة:

اندلعت الحرب العربية الصهيونية في الرابع عشر من مايو من العام 1948، ووضعت الحرب أوزارها باستيلاء العصابات الصهيونية على 78% من أراضي فلسطين التاريخية، وإعلان قيام دولة إسرائيل. الأمر الذي أدى الى نزوح ما يقارب 800 ألف فلسطيني من أصل 1.4 مليون فلسطيني كانوا يسكنون فلسطين في تلك الفترة الى دول مجاورة والمناطق الفلسطينية. وفي عام 1967، احكمت إسرائيل قبضتها على ما تبقى من فلسطين، حيث احتلت الضفة الغربية، وقطاع غزة، والجولان السوري، بالإضافة الى احتلال شبه جزيرة سيناء بالكامل.

وفي العام 1964، دعا الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر، الى قمة عربية لبحث سبل انشاء كيان فلسطيني، بهدف تمثيل وتنظيم الفلسطينيين في الداخل والشتات، والوصول الى آمال وطموحات الشعب الفلسطيني في التحرير وتقرير المصير. وفي شهر مايو من العام نفسه، انطلقت منظمة التحرير الفلسطينية من القدس، حيث عقد أول اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني فيها. وقد أعلن المجلس الوطني تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وفوض المجلس ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية، أحمد الشقيري، برأس المنظمة (وفا، 2020).

وأقر المجلس الوطني الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي للمنظمة. كما تقرر إنشاء صندوق قومي فلسطيني، وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني. وأصدر المؤتمر الوطني الفلسطيني بياناً، في ختام جلساته؛ أكد فيه أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، إنما هو لخوض معركة التحرير، ولتكون درعاً لحقوق

عملية الأنجزة، تقوم بشكل رئيسي على تحويل حركات التغيير الاجتماعي، وحركات المقاومة السياسية، والحركات الاجتماعية الراديكالية، وحركات التحرر الوطنية، الى منظمات أو "تنظيمات" تشبه بشكل كبير المنظمات غير الحكومية، حيث تبني هيكلية تتشابه بها، ويتم اتخاذ القرارات فيها وفق بيروقراطية محددة، وتعتمد في تمويل أنشطتها وعملياتها على الدعم المادي من الجهات المانحة. وبالتالي، تنطبق هذه الحركات "المتأنجة" حديثاً، الرؤية والأهداف الخاصة بمانحها، وتعتمد في بقائها واستمراريتها عليهم، وعلى الدعم الخرجي لهم

شعب فلسطين وأمانيه، وطريقاً إلى النصر، وعقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أول اجتماع لها في القدس في الخامس والعشرون من أغسطس 1964، وبدأت مسيرة العمل الفلسطيني بقيادة المنظمة. واتبعت منظمة التحرير الفلسطينية نهج الكفاح المسلح كالوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين، انطلاقاً من مبدأ " ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة " (وفا، 2020).

وحدثت في الفترة ما بين 1967 و1993 العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية، أدت الى تحولات كبيرة في الأيديولوجيا الخاصة بمنظمة التحرير. وتمثلت تلك التغيرات في توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، التي أفضت بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في بعض الأراضي المحتلة عام 1967. ويتم التفاوض على القضايا الكبيرة مثل القدس والملاجئين خلال الخمس أعوام اللاحقة لتوقيع الاتفاقية، لكن المفاوضات فشلت.

يناقش هذا البحث التحول الجذري في أهداف ورؤية حركة التحرر الفلسطينية، حيث يفترض البحث أن التمويل الخارجي والدولي، قد أثر على الرؤية الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تمثل حركة النضال الفلسطيني. وأن هذا التمويل قد أجبر المنظمة على التراجع عن خيار الكفاح المسلح، والقبول بحكم ذاتي فلسطيني في بعض من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، والاعتراف بإسرائيل كدولة مستقلة لها الحق في العيش بسلام.

ويطرح البحث فكرة بديلة عن كيفية حدوث هذا التغير، حيث تقارن هذه الورقة بين المنظمات غير الحكومية، من حيث اعتمادها على التمويل والدعم المادي في بقائها واستدامتها، وبين منظمة التحرير الفلسطينية. حيث تسقط هذه الدراسة مفهوم تبعية المنظمات غير الحكومية لمانحها، على تجربة منظمة التحرير الفلسطينية (مع مراعاة أنها ليست منظمة غير حكومية)، والتي انبثقت عنها فيما بعد السلطة الوطنية الفلسطينية. كما يناقش البحث التحولات التي حصلت بعد عام 1993 على المنظمات غير الحكومية العاملة في الأراضي الفلسطينية، ويتطرق البحث الى دور التمويل الخارجي في تلك التحولات.

تتبع هذه الدراسة المنهجية الكيفية، حيث تعتمد هذه الدراسة على مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع، ومناقشتها وتحليلها للوصول الى فهم متعمق لمشكلة الدراسة. بالإضافة الى اجراء مقابلة مع أكاديمي متخصص في الاقتصاد السياسي، ومطلع على القضية الفلسطينية. وتم اجراء المقابلة مع د. طارق دعنا، وتم فيها سؤاله بعض الأسئلة حول الموضوع الذي تدور حوله هذه الدراسة، وكانت المقابلة غير منظمة من حيث الأسئلة (unstructured interview).

ويتناول القسم الثاني من الدراسة الإطار النظري، حيث تم مراجعة بعض الأدبيات حول موضوع اعتماد المنظمات غير الحكومية على التمويل الخارجي. ومن ثم، تم اسقاط ذلك الإطار النظري على السياق الفلسطيني في القسم الثالث، ومن ثم دراسة التحولات التي حصلت على المنظمات غير الحكومية في فلسطين. ومن ثم يناقش ويحلل الباحث النتائج التي حصل عليها، ومن ثم تقديم توصيات.

الاعتماد على التمويل في المنظمات غير الحكومية:

تسعى المنظمات غير الحكومية في أغلب الأحيان للحصول التمويل للقيام بأنشطتها والوصول على أهدافها. وتبحث المنظمات غير الحكومية على الدعم المادي سواء من المصادر المحلية أو المصادر الدولية. ويمكن أن تتمثل المصادر المحلية اما بالحكومة، او المنظمات المانحة المحلية، أو التبرعات من المواطنين. وتتمثل مصادر التمويل الدولية في الحكومات الأجنبية المانحة، أو في المنظمات المانحة الأجنبية، او في المنظمات غير الحكومية المانحة متعددة الجنسيات.

وقد قال كنبور (2006) أن هنالك نظريتان تحكمان التمويل الدولي للمنظمات غير الحكومية. وتقول النظرية الأولى أن الدعم الدولي غير مشروط، بحيث أن الجهات المانحة الدولية لا تفرض أي شروط وقيود على عمل المنظمات غير الحكومية المتلقية للدعم. والنظرية الثانية التي تتحدث عن التمويل المشروط، حيث تقوم الجهات المانحة بفرض قيود على عمل المنظمات غير الحكومية المحلية، وتعمل بدور رقابي عليها. ويتعدى الدور الرقابي للمنظمات المانحة على المنظمات المتلقية للدعم أكبر في بعض الأحيان من الدور الرقابي للدول العاملة فيها تلك المنظمات. بالإضافة الى وضع شروط قد تعيق عمل المنظمات المتلقية للدعم، وتوجهها أحياناً لتنفيذ رؤية المنظمات المانحة وأهدافها.

وقد بينت روي (2014)، في مقالة نشرتها بعنوان " The NGO-ization of Resistance "، " **أنجزة المقاومة**"، أن هنالك خطراً يواجه المنظمات غير الحكومية وتحديداً العاملة في الهند. حيث بينت أن معظم المنظمات غير الحكومية ذات التمويل الضخم يتم تمويلها ورعايتها من قبل وكالات التنمية والإعانة، والتي هي بدورها ممولة من قبل حكومات غربية والبنك الدولي ومنظمة الامم المتحدة وبعض الشركات متعددة الجنسيات. وتساءلت الكاتبة عن الدوافع الحقيقية وراء ذلك الدعم المالي الكبير للمنظمات غير الحكومية العاملة في الهند.

وقد بينت الكاتبة بأن المنظمات غير الحكومية تعطي انطباعاً بأنها تسد فراغاً كبيراً في المجتمع ناتج عن تنحي الدولة عن القيام ببعض المسؤوليات الاجتماعية الواقعة على عاتقها. وبحسب الكاتبة، هذا الامر موجود ولكن

ليس بالصورة والحجم التي تروج له تلك المنظمات. وقد أوضحت الكاتبة بأن السبب وراء تلك المساعدات يكمن في تهدئة الغضب السياسي بين أفراد المجتمع.

وقد استنتجت الكاتبة أن تمويل المنظمات غير الحكومية في الهند يؤثر بدرجة كبيرة في تغير الحالة السياسية العامة. بحيث تحوّلت المنظمات، بالإضافة الى الشعوب، إلى ضحايا اعتمادية، وتعمل تلك المنظمات على محاصرة المقاومة السياسية. وتشكل المنظمات غير الحكومية نوع من العازل بين الحاكم والشعب، بين الامبراطورية ورعاياها. واعتبرت أن المنظمات غير الحكومية أصبحت مسؤولة أمام مموليها، لا تجاه الناس التي تعمل بينهم.

NGO-ization، الأنجزة:

عرّف العديد من الباحثين في مجال الإدارة العامة والمنظمات غير الحكومية مفهوم الأنجزة، علماً بأنه مصطلح جديد نسبياً في مجال الإدارة العامة. ولعل التعريف الأشمل له هو تعريف لانغ (1997)، حيث عرفت الأنجزة (NGO-ization) على أنها الاحتراف، والبيروقراطية، وإضفاء الطابع المؤسسي على الحركات الاجتماعية بحيث تتبنى شكل المنظمات غير الحكومية، في الهيكلية والاعتماد على الدعم.

ومن هنا وبناءً على ما سبق، وفي سياق هذه الدراسة، أستنتجُ بأن عملية الأنجزة، تقوم بشكل رئيسي على تحويل حركات التغيير الاجتماعي، وحركات المقاومة السياسية، والحركات الاجتماعية الراديكالية، وحركات التحرر الوطنية، إلى منظمات أو "تنظيمات" تشبه بشكل كبير المنظمات غير الحكومية، حيث تتبنى هيكلية تتشابه بها، ويتم اتخاذ القرارات فيها وفق بيروقراطية محددة، وتعتمد في تمويل أنشطتها وعملياتها على الدعم المادي من الجهات المانحة. وبالتالي، تتطبق هذه الحركات "المتأنجزة" حديثاً، الرؤية والأهداف الخاصة بمانحها، وتعتمد في بقائها واستمراريتها عليهم، وعلى الدعم الخارجي لهم.

السياق الفلسطيني (دولة الريع الفلسطينية):

انطلقت منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964 من هدف وحيد أوحده، وهو تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وبدأت منظمة التحرير الفلسطينية في العمل المسلح من داخل الأراضي الفلسطينية حتى العام 1967، الذي احتلت فيه إسرائيل بقية الأراضي الفلسطينية. ومن ثم خرجت المنظمة إلى الأردن، ومن ثم إلى لبنان، وبعدها إلى تونس، لتواصل عملها من خارج فلسطين.

ويقول مسعد (2007)، أنه تم وأد الثورة الفلسطينية مبكراً في سبعينيات القرن الماضي، بإتباع نهج مبرمج أدت الى تخلي منظمة التحرير عن أهدافها طوعاً. حيث أتى التمويل الخليجي، أو كما يصفه الكاتب بالتمويل النفطي، بعد المواجهة وأعمال العنف التي دارت عام 1970 بين المنظمة والنظام الأردني. وكان الهدف الرئيسي من التمويل النفطي هو اقضاء منظمة التحرير عن أية أعمال يمكن أن تهدد أو تشكل خطراً على الأنظمة العربية القائمة في تلك الفترة. ولكن لم يعد شرط عدم تهديد الأنظمة العربية كافياً بالنسبة للممولين النفطيين، حيث تم إضافة شرط عدم اشهار سلاح المقاومة في وجه إسرائيل وانهاء الكفاح المسلح تمهيداً للحل الدبلوماسي بعد عام 1982. وأضاف مسعد (2007) أن المرحلة الثالثة للتمويل جاءت بعد حرب الخليج الثانية، حيث أوقفت الدول النفطية دعمها للمنظمة، وكانت المنظمة على وشك الانهيار، الا أن الدعم الأمريكي والأوروبي جاء لينقذ المنظمة. ولكن بإضافة شرط جديد هو قمع التحركات الداخلية التي تهدد أمن إسرائيل. وقد قبلت المنظمة بالدعم، وأدى ذلك فيما بعد الى توقيع اتفاقية أوسلو.

إن الفلسطينيون لم يستفيدوا من الدعم المادي والمعونات، بل أصبحوا معتمدين عليها. وفي المقابل، فقد استفادت إسرائيل من هذا الدعم، حيث إن المعونات أعفمتها من تحمل التكاليف المادية للاحتلال، حيث كانت الجهات المانحة تسدد الفواتير الفلسطينية، مع السماح لإسرائيل بالاستمرار بعملياتها الاستعمارية المخالفة للقانون الدولي، من بناء للمستوطنات غير الشرعية بحسب القانون الدولي، وشل الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً لها (الترتير، المساعدات الأميركية وأفاق السلام، 2019). وقد وصلت هذه المعونات، وخاصة الأمريكية منها الى حد أصبحت فيه معونات عسكرية، حتى الموجهة منها للمجتمع المدني، لأنها تشترط بشكل رئيسي بمكافحة الإرهاب¹ (الترتير، 2018).

ووفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قدّم أكبر 12 مانحاً لفلسطين حوالي 89% من مجموع المساعدات، وأكبر ستة مانحين، هم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) والنرويج وألمانيا وبريطانيا، حوالي 70% من مجموع المساعدات. ووفقاً لوزارة المالية الفلسطينية، تلقت السلطة الفلسطينية بين 2012 و2016 ما يقارب 4.481 مليار دولار من المساعدات، حوالي 40% منها من مانحين عرب و60% من مانحين أجانب. والمانحون الأربعة الأوائل وفق بيانات الوزارة هم

¹ تعتبر العديد من الدول والمنظمات المانحة حركات المقاومة الفلسطينية المسلحة حركات إرهابية، مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي، وتتهمها بتنفيذ عمليات إرهابية ضد إسرائيل، علماً بأن القانون الدولي يكفل حق المقاومة للشعوب تحت الاحتلال.

الاتحاد الأوروبي (981 مليون دولار)، السعودية (908 ملايين دولار)، الأموال المقدمة من خلال البنك الدولي (872 مليون دولار)، والولايات المتحدة (477 مليون دولار) (الترتير، 2018).

وفي مقابلة أجراها الباحث مع طارق دعنا، وهو أستاذ مساعد في برنامج إدارة النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا، قال دعنا إن منظمة التحرير الفلسطينية وقعت في فخ التمويل المشروط بالرؤية الإسرائيلية والأمريكية من خلال القبول بإنشاء كيان فلسطيني بعد التوقيع على اتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية المعروفة باتفاقية أوسلو، بدون التوصل إلى تفاهات واضحة على نقاط الخلاف الرئيسية.

وأوضح دعنا بأن هنالك العديد من العوامل التي ساهمت بوصول المنظمة إلى تلك المرحلة، حيث كان انهيار الاتحاد السوفيتي من أهم العوامل. وقد وصف دعنا حالة السلطة الوطنية الفلسطينية على أنها سلطة ريعية، تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، وبالتالي، أصبحت تنفذ أهداف الممولين، المعنية ببقاء الأمور كما هي عليها وفرض السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، وإعطاء صلاحيات بسيطة للسلطة الفلسطينية، دون سيادة فعلية على أرض الواقع. وقد قال دعنا بأنه يمكن اعتبار السلطة الفلسطينية على أنها دولة ريعية، حيث تعتمد بشكل كبير على مصدر دخل واحد، وهو التمويل الخارجي، وكون الديمقراطية شبه معدومة. ولكن مع مراعاة بعض الفروق مع مفهوم الربيع، حيث تفرض السلطة الضرائب على المواطنين، ولا تشركهم في عملية صنع القرار.

وقد أوضح دعنا عند سؤاله عن آثار التمويل الخارجي بأن هذا التمويل أوجد نقص كبير في الديمقراطية، حيث كان القضاء على المعارضة واحتواءها من الأهداف الرئيسية للتمويل الخارجي. وأن التمويل الخارجي ساعد في اتساع الفجوة بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وحركة حماس في غزة، حيث نفذت الأخيرة انقلاباً على السلطة وفرضت سيطرتها العسكرية على قطاع غزة بعد وصلوها للسلطة، ومعارضة السلطة الفلسطينية لها والضغوط التي مارسها المانحون الدوليون عليها للتعني عن الحكم، ووقف الدعم عنها، لأسباب عديدة أهمها الاختلاف الأيديولوجي، حيث تتبنى حماس فكر المقاومة الإسلامية المسلحة، ولا تعترف بإسرائيل ككيان مستقل.²

² اعترفت حماس ضمناً بدولة إسرائيل في ميثاقها الجديد عام 2017 الذي أسمته "المبادئ والسياسات العامة".

لمحة عن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: التحول في الرؤية والأهداف:

في أوائل التسعينات، خضع المجتمع المدني الفلسطيني لعملية منهجية للتحول الهيكلي احتضنت القيم والخطابات النيوليبرالية ونقلها إلى السياق المحلي. أنتج مثل هذا التحول في النموذج تناقضات بين أدوار المجتمع المدني الماضية والحالية، وجداول الأعمال، والخطابات، والرؤية العالمية، والمفردات، والسياسة، والعلاقات مع القوى الخارجية. والسياسات الفلسطينية فريد من نوعه الى حد كبير، حيث تقع على عاتق المنظمات غير الحكومية مسؤولية كبيرة في ظل عدم قيام السبطة بأدوارها الرئيسية (دعنا، 2014).

ومنذ عام 1993، انتقلت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من كونها آلة سياسية استراتيجية تعمل بشكل فعال على نشر القيم والمبادئ الوطنية، إلى تبني المناهج غير السياسية وتحديد الهوية الذاتية على أنها "محايدة" و "مستقلة" و "غير حزبية"، خاصة فيما يتعلق بقضايا ذات طبيعة سياسية واضحة، والتي تتطلب تتدخلًا سياسياً من تلك المنظمات. وانتقلت، بفضل التمويل الخارجي، الى منظمات غير فعالة سياسياً ومجتمعياً، تهتم فقط بالأجندة المفروضة عليها، وتحقيق الأهداف قصيرة المدى، للمشاريع التي يتم تنفيذها، دون إضافة قيمة فعلية للمجتمع الفلسطيني. وقد ناقش دعنا بأن اعتماد المنظمات غير الحكومية على التمويل الخارجي قد حولها الى منظمات تعتمد هيكلية تنظيمية جديدة، وأصبحت تتمتع بدرجة عالية من الاحتراف، وتعتمد البيروقراطية في اتخاذ القرارات، وأصبحت تتبنى السياسات النيوليبرالية (دعنا، 2015).

المناقشة والتحليل

إن التحول الجذري الذي حصل في مسيرة حركة التحرر الفلسطينية يعود لعدة عوامل، لعل منها هو تغير متطلبات المرحلة، حيث وجد الفلسطينيون أنفسهم غير قادرين على الوصول الى طموحاتهم في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولعل كان من الأسباب أيضاً هو قوة إسرائيل المدعومة أمريكياً، والتي لم يستطع الفلسطينيون التغلب عليها. ولكن يكاد يكون التمويل الخارجي المشروط هو أهم الأسباب التي أدت للوصول الى هذه المرحلة. قبلت منظمة التحرير الفلسطينية التمويل الخارجي المشروط، وتحديداً الغربي، لأسباب عديدة منها أنها كانت على وشك الانهيار عندما توقف الخليجي عنها مطلع التسعينيات، واصطدامهم بواقع أن إسرائيل موجودة ومتجذرة في الأرض الفلسطينية بدعم أمريكي وغربي.

على الرغم من ضخامة المبالغ المالية المقدمة على شكل مساعدات، التي بلغت أكثر من ثلاثين مليار دولار منذ تأسيس السلطة الفلسطينية (الترتير، 2016)، الا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي المفترض حدوثهم لا تزال بعيدة المنال في ظل الوضع السياسي والاقتصادي الراهن. حيث اعتمدت السلطة

الفلسطينية وجزء كبير من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على الدعم، وأصبحوا غير قادرين على رفضه، أو التخلص من الأعباء التي تأتي معه، أو حتى التصرف به بما يخدم مصالح الشعب.

وبالتالي، لم تحقق تلك المعونات أهدافها المعلنة، وهي تحقيق السلام، وبناء المؤسسات الفلسطينية، وبناء نظام ديمقراطي يعطي الصلاحية للشعب على محاسبة حكامه. فجاء التمويل ولم يأتِ السلام، حيث تستمر إسرائيل بقمع الشعب الفلسطيني بصورة أكبر يوماً بعد يوم. وجاء التمويل ولم تأتِ مؤسسات فلسطينية شفافة وفعالة وذات سيادة، بل تكثر فيها نسب الفساد المالي والإداري، وولدت هذه المؤسسات مُجهضة دون سيادة فعلية على أرض الواقع. وجاء التمويل ولم تأتِ الديمقراطية!

لقد أصبح الواقع السياسي في فلسطين تابعاً للموليه الغربيين، أو حتى العرب منهم الذين لا يقدمون أموالهم للفلسطينيين إلا بمشورة سياسية أمريكية. وأصبحت السلطة الفلسطينية نوعاً من العبي على الفلسطينيين أنفسهم، عن طريق ادخالهم في هذه الدوامة التي لا مخرج منها، على الأقل في المدى القريب. حيث أن الشعب الفلسطيني نفسه أصبح بشكل أو بآخر معتمداً على تلك المساعدات، حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع العام الفلسطيني حوالي 30 بالمائة من نسبة العاملين في فلسطين (وفا، 2020). وبالتالي يعتمد حوالي 30 بالمائة من الشعب الفلسطيني على التمويل الخارجي في حياتهم، وفي ذات الوقت، هم أول من يتأثرون بالسياسات المتذبذبة للمانحين.

أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تتلقى دعماً دولياً، وخصوصاً الكبيرة منها، فإنها تعمل في الأراضي الفلسطينية دون رقيب أو حسيب، فليس لدى السلطة الفلسطينية أية آلية وضحة للمراقبة على عمل تلك المنظمات، وليس لها الحق على توجيه التمويل بما يخدم الشعب الفلسطيني، بل تصرف الأموال في المشاريع حسب رؤية الممولين، الذين هم في أغلب الأوقات ممولي السلطة ذاتهم. وعلى الرغم من تمتع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بدرجة عالية من الاحتراف، وميزانيات تراوح في الغالب بين المتوسطة والكبيرة، وشبكات وشراكات كبيرة مع المنظمات المانحة (دعنا، 2014)، إلا إنها غير قادرة على تطبيق الرؤية الخاصة بها، ولا يمكنها ترجمة أهدافها على أرض الواقع. فهي في النهاية تطبق الرؤيا الخاصة بالمانحين.

المناقشة والنتائج والتوصيات:

توصل هذا البحث بعد دراسة الأدبيات، واجراء مقابلة، والتحليل المتعمق لهما، بأن هذا التحول الجذري في رؤية حركة التحرر الوطنية الفلسطينية، والذي أدى في النهاية الى وضع سياسي واقتصادي متأزم، يعود بشكل كبير الى تأثير التمويل الخارجي عليها، وأن الممولين والجهات المانحة فرضت سيطرتها ورؤيتها وأهدافها على أعمال

السلطة الفلسطينية، وجعلها معتمدة عليها في بقائها. وبالتالي، لقد حول التمويل الغربي للفلسطينيين السلطة الفلسطينية إلى كيان يشبه المنظمة غير الحكومية من حيث اعتمادها على التمويل.

لقد نجحت الأموال الغربية المشروطة في كبح جماح حركات التحرر الفلسطينية، وأنستهم، برضاهم، الهدف الأسى الذي انطلقت من أجل تحقيقه. فلم تكن تلك الأموال هدية للشعب الفلسطيني، ولم تكن تهدف إلى بناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل، ولم تكن تهدف إلى تعزيز مبادئ الحرية وتقرير المصير، بل كانت عبأً اقتصادياً، وأموالاً ملعونة حولت السلطة الفلسطينية إلى سلطة شكلية، لا سيادة لها على أرض الواقع. وكانت تلك الأموال في الحقيقة لتعزيز سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المناطق التي كانت من المفترض أن تكون تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. ويمكن القول بأن هذه الأموال أتت لشراء أهداف وطموحات الفلسطينيين، وكفهم عن استمرار الكفاح المسلح ضد الاحتلال، بل وأصبحت السلطة الفلسطينية في الصف الأول في الدفاع عن أمن الاحتلال، حيث وجهها التمويل للتصدي لكافة الأعمال التي يمكن أن تمس بوجود الاحتلال في الأراضي الفلسطينية.

إن الواقع الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في الوقت الراهن يتطلب تغييرات جذرية في البنية السياسية والاجتماعية، وتطبيق فعلي لعملية التنمية. وبالتالي، يقدم هذا البحث بعض التوصيات التي يمكن لصناع القرار الفلسطيني الانطلاق منها والبناء عليها وهي:

1. العمل على تطوير رؤية فلسطينية شاملة للتنمية الاقتصادية، بعيداً عن الاعتماد على الرؤية الخاصة بالمانحين التي لن تسمح بتطبيق تلك التنمية، عن طريق تنوع مصادر الدخل، وتشجيع الاستثمار من خلال تسهيل الشروط المفروضة على الاستثمار وتشجيع الابتكار. ولا شك بأن تطوير وتطبيق مثل هذه الرؤيا سوف يكون صعباً في ظل الهيمنة الاقتصادية للاحتلال على المقدرات الفلسطينية، وتقيد الحركة التجارية مع العالم الخارجي.
2. تنشيط الحياة السياسية، وإشراك المواطنين في عملية صنع القرار انطلاقاً من مبدأ الإدارة التشاركية، وإعطاء الأحزاب السياسية حرية العمل الحزبي. والعمل على تطبيق مبدأ الشفافية في المؤسسات الرسمية الفلسطينية. بالإضافة إلى إعادة تفعيل الأحزاب اليسارية الفلسطينية، لتقليل من تفرد حزب وحيد في الحكم.
3. تحديد رؤية فلسطينية لعمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، تساهم في الرؤية التنموية الاقتصادية، وتوجيهها للعمل لخدمة المجتمع الفلسطيني، وترشيد النفقات، وتعزيز الرقابة على

أعمالها. والعمل على نشر التوعية من التبعية السلبية للجهات المانحة وأضرارها على المجتمع والرؤية الوطنية.

4. العمل تدريبياً على تقليل اعتماد السلطة الفلسطينية على مصادر التمويل الخارجي والتخلص من أعبائها وشروطها التي مازالت تمزق حلم انشاء الدولة الفلسطينية.

وختاماً وحينما بدأت مسيرة التحرير الفلسطينية من منطلق تحرير كافة الأراضي الفلسطينية، وتبنت الفصائل الفلسطينية نهج الكفاح المسلح لتحقيق ذلك الهدف. وتناولت هذه الدراسة التغيرات الجذرية التي حصلت في مسيرة التحرير الفلسطينية بدءاً من الكفاح المسلح وصولاً الى الحل السلمي. وناقشت الدراسة أن التمويل الخارجي لمنظمة التحرير الفلسطينية حولها من حركة تحرر وطنية الى ما يشبه المنظمة غير الحكومية "أنجزتها"، في اعتمادها على أموال المانحين للبقاء. بالإضافة الى تبيان الآثار السلبية المترتبة على قبول الأموال المشروطة بالأمن والخضوع للاحتلال. لقد وصلت السلطة الفلسطينية الى طريق مسدود في عملية السلام، حيث إنها وجدت نفسها في واقع تنعدم فيه السيادة على أرض الواقع، وتزداد في نفس الوقت هيمنة الاحتلال والقوى الخارجية عليها.

لقد أن الأوان للعمل على التخلص من لعنة المساعدات الدولية، حيث إنه لا بد من التركيز على الأهداف والاحتياجات الخاصة بالمواطنين، والعمل على النهوض المجتمع الفلسطيني للوصول الى دولة فلسطينية مستقلة.

المراجع:

أونورا. (2020). تم الاسترداد من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى:

<https://www.unrwa.org/ar/who-we-are?tid=85>

علاء الترتير. (4 ديسمبر، 2016). *المساعدات الدولية للفلسطينيين... هدية ملعونة*. تم الاسترداد من العربي

الجديد: <https://bit.ly/2KyJaG7>

علاء الترتير. (8 أيار، 2018). *أمن المحتل أولاً.. عسكرية المساعدات للفلسطينيين*. تم الاسترداد من العربي

الجديد: <https://bit.ly/2xYO78C>

علاء الترتير. (6 يناير، 2018). *نظرة في المساعدات الدولية للفلسطينيين*. تم الاسترداد من العربي الجديد:

<https://bit.ly/3bFnIvd>

علاء الترتير. (3 اذار, 2019). *المساعدات الأميركية وآفاق السلام*. تم الاسترداد من العربي الجديد:

<https://bit.ly/2yFEBaz>

عوض الرجوب. (14, 5, 2013). *نكبة فلسطين في أرقام*. تم الاسترداد من الجزيرة نت: <https://bit.ly/2Xlj41d>

جوزيف مسعد. (2007). *فلسطين والتمويل النفطي*. الأرشيف الفلسطيني. مرز الزيتونة للدراسات.

وفا. (8, 4, 2020). *نشأة منظمة التحرير الفلسطينية*. تم الاسترداد من وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية:

http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=3748

Dana, T. (2015). The structural transformation of Palestinian civil society: Key paradigm shifts. *Middle East Critique*, 24(2), 191-210.

Da'na, T. (2014). Disconnecting Civil Society from its Historical Extension: NGOs and Neoliberalism in Palestine. *Human Rights, Human Security, National Security: The Intersection*, Santa Barbara: Praeger Security International.

Kanbur, R. (2006). The economics of international aid. *Handbook of the economics of giving, altruism and reciprocity*, 2, 1559-1588.

Roy, A. (2014). The NGO-ization of Resistance. *Massalijin News*.

Sabine Lang (1997) "The NGOization of Feminism", in: Joan W. Scott/Cora Kaplan/Deborah Keates (eds.), *Transitions, Environments, Translations. Feminisms in International Politics*,